

**المعيار الشرعي رقم (2)**

**بطاقة الحسم وبطاقة الاختبار**

## المحتوى

### رقم الصفحة

17	التقديم
18	نص المعيار
18	1 - نطاق المعيار
18	2 - خصائص البطاقات
18	1 / 2 بطاقة الحسم الفوري
18	2 / 2 بطاقة الاتهان والجسم الأجل
19	3 / 2 بطاقة الاتهان المتجدد
19	3 - الحكم الشرعي لأنواع البطاقات
20	4 - أحكام عامة
21	5 - تاريخ إصدار المعيار
22	اعتراض المعيار

### الملحق

23	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
24	(ب) مستند الأحكام الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآلـه وصحبه أجمعين

### التقدیم

يهدف معيار بطاقة الحسم وبطاقة الاتهان إلى بيان أنواعهما وخصائصها، ووضع القواعد الشرعية الضابطة للتعامل بها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة / المؤسسات)<sup>(1)</sup>، وعملاتها الذين يحملون بطاقتها ويعاملون بها وبيان الأحكام الشرعية للتعامل بها في حالاتها المختلفة.

والله الموفق.

---

(1) استُخلصت كلمة (المؤسسة / المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

- ١ - نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار بطاقة الحسم وبطاقة الاتهان التي تصدرها المؤسسات لعملائها، ليتمكنوا بواسطتها من السحب من أرصادتهم نقداً، أو الحصول على قرض، أو دفع اثنان المشتريات والخدمات. وتشمل الأنواع الآتية:

- |                    |                             |   |
|--------------------|-----------------------------|---|
| <b>Debit Card</b>  | بطاقة الحسم الفوري          | • |
| <b>Charge Card</b> | بطاقة الائتمان والجسم الأجل | • |
| <b>Credit Card</b> | بطاقة الائتمان المتعدد      | • |

البطاقات، خصائص - 2

من: هذه الخصائص . ما هو مشترك بين أكثر من بطاقة، ومنها ما هو مختص بكل بطاقة.

1 / 2 خصائص بطاقة الجسم الفوري

- (أ) تصدر هذه البطاقة من المؤسسة المن له رصيده في حسابه.

(ب) تخول هذه البطاقة لحامليها السحب، أو تسديد أثمان السلع والخدمات بقدر رصيده المتاح، ويتم الحسم منه فوراً، ولا تخوله الحصول على ائمان.

(ج) لا يتحمل العميل رسوماً مقابل استخدامه هذه البطاقة غالباً إلا في حال سحب العميل نقداً، أو شرائه عملية أخرى عن طريق مؤسسة أخرى غير المؤسسة المصدرة للبطاقة.

(د) تصدر هذه البطاقة برسم أو بدونه.

(هـ) تتضامن بعض المؤسسات من قابل البطاقة نسبة من أثمان المشتريات أو الخدمات.

2 / 2 خصائص بطاقة الائتمان والجسم الأجل

- (١) هذه البطاقة أداة اتهام في حدود سقف معين لفترة محددة، وهي أداة وفاء أيضا.

(ب) تستعمل هذه البطاقة في تسديد أثمان السلع والخدمات، وفي الحصول على التقد.

(ج) لا يتيح نظام هذه البطاقة تسهيلات اتهامية متتجدد لحامليها، حيث يتبعن عليه المبادرة بسداد ثمن مشترياته خلال الفترة المحددة عند تسلمه الكشوف المرسلة إليه من المؤسسة.

(د) إذا تأخر حامل البطاقة في تسديد ما عليه بعد الفترة المسموح بها يترتب عليه فوائد ربوية. أما المؤسسات فلا تترتب فوائد ربوية.

(هـ) لا تتقاضى المؤسسة المصدرة للبطاقة أية نسبة من حامل البطاقة على المشتريات والخدمات، ولكنها تحصل على نسبة معينة (عمولة) من قابل البطاقة على مبيعاته أو خدماته التي قمت بالبطاقة.

(و) تلتزم المؤسسة في حدود سقف الاتهان (ويزيد الموفق عليها) للجهة القابلة للبطاقة بسداد أثمان السلع والخدمات، وهذا الالتزام بتسليد أثمان المبيعات والخدمات شخصي و مباشر بعيداً عن علاقة الجهة القابلة للبطاقة بحامل البطاقة.

(ز) للمؤسسة المصدرة للبطاقة حق شخصي و مباشر قبل حامل البطاقة في استرداد ما دفعته عنه، وحقها في ذلك حق مجرد ومستقل عن العلاقة الناشئة بين حامل البطاقة والجهة القابلة لها بموجب العقد المبرم بينهما.

### ٣/٢ خصائص بطاقة الاتهان المتجدد

(أ) هذه البطاقة أداة اتهان في حدود سقف متجدد على فترات يحددها مصدر البطاقة، وهي أداة وفاء أيضاً.

(ب) يستطيع حاملها تسديد أثمان السلع والخدمات، والسحب نقداً في حدود سقف الاتهان المنوح.

(ج) في حالة الشراء للسلع أو الحصول على الخدمات يمنح حاملها فترة سماح يسدد خلالها المستحق عليه بدون فوائد، كما تسمح له بتأجيل السداد خلال فترة محددة مع ترتيب فوائد عليه. أما في حالة السحب النقدي فلا يمنح حاملها فترة سماح.

(د) ينطبق على هذه البطاقة ما جاء في البند ٢/٢ هـ و، ز.

### - ٣ الحكم الشرعي لأنواع البطاقات

#### ١/٣ بطاقة الحسم الفوري

يموز للمؤسسات إصدار بطاقة الحسم الفوري ما دام حاملها يسحب من رصيده ولا يترب على التعامل بها فائدة ربوية.

## 2 / 3 بطاقة الاتهان والجسم الأجل

يجوز إصدار بطاقة الاتهان والجسم الأجل بالشروط الآتية:

- (أ) لا يشترط على حامل البطاقة فوائد ربوية في حال تأخره عن سداد المبالغ المستحقة عليه.
- (ب) في حالة إلزام المؤسسة حامل البطاقة بإيداع مبلغ نقدي ضماناً لا يمكن لحامل البطاقة التصرف فيه يجب النص على أنها تستمره لصالحه على وجه المضاربة مع اقسام الربح بينه وبين المؤسسة بحسب النسبة المحددة.
- (ج) أن تشرط المؤسسة على حامل البطاقة عدم التعامل بها فيما حرمتها الشريعة، وأنه يحق للمؤسسة سحب البطاقة في تلك الحالة.

## 3 / 3 بطاقة الاتهان المتجدد

لا يجوز للهيئات إصدار بطاقات الاتهان ذات الدين المتجدد الذي يسلكه حامل البطاقة على أقساط آجلة بفوائد ربوية.

## - 4 أحكام عامة

### 1 / 4 انضمام المؤسسات إلى عضوية المنظمات العالمية الراعية للبطاقات

- (أ) يجوز للهيئات الانضمام إلى عضوية المنظمات العالمية الراعية للبطاقات بشرط أن تجتنب المخالفات الشرعية التي قد تشرطها تلك المنظمات.
- (ب) يجوز للهيئات أن تدفع للمنظمات العالمية الراعية للبطاقات رسوم اشتراك وأجرور خدمات وغيرها من الرسوم ما لم تشتمل على فوائد ربوية ولو كانت غير مباشرة ، مثل أن تتضمن الأجرة زيادة نظير الاتهان.

### 2 / 4 العمولة التي تحصل عليها المؤسسات من قابل البطاقة

يجوز للهيئات المصدرة للبطاقة أن تتقاضى عمولة من قابل البطاقة بنسبة من ثمن السلع والخدمات.

### 3 / 4 الرسوم التي تتقاضاها المؤسسة من حامل البطاقة

يجوز للهيئات المصدرة للبطاقة أن تتقاضى من حامل البطاقة رسوم عضوية، ورسوم تجديد، ورسوم استبدال.

٤/٤ شراء الذهب والفضة والنقد بالبطاقات

يجوز شراء الذهب أو الفضة أو النقود ببطاقة الحسم الفوري، كما يجوز ذلك ببطاقة الائتمان والجسم الآجل في الحالة التي يمكن فيها دفع المؤسسة المصدرة المبلغ إلى قابل البطاقة بدون أجل.

٥/٤ السحب النقدي بالبطاقة

(أ) يجوز لحاميل البطاقة أن يسحب بها مبلغاً نقدياً، سواء في حدود رصيده أو أكثر منه بموافقة المؤسسة المصدرة، على أن لا يترتب على ذلك فوائد ربوية.

(ب) يجوز للمؤسسة المصدرة للبطاقة أن تفرض رسماً مقطوعاً متناسباً مع خدمة السحب النقدي، وليس مرتبطاً بمقدار المبلغ المسحوب.

٦/٤ المميزات التي تمنحها الجهات المصدرة للبطاقة

(أ) لا يجوز أن تمنح المؤسسات حامل البطاقة امتيازات تحررها الشريعة؛ مثل التأمين التقليدي على الحياة، أو دخول الأماكن المحظورة، أو تقديم المدابي المحرمة.

(ب) يجوز منح حامل البطاقة مميزات لا تحررها الشريعة؛ مثل أن يكون لحاملاها أولوية في الحصول على الخدمات، أو تخفيض في الأسعار لدى حجوزات الفنادق وشركات الطيران أو المطاعم ونحو ذلك.

٥- تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 27 صفر 1421 هـ = 31 أيار (مايو) 2000 م.

## اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي معيار بطاقة الحسم وبطاقة الاتهان، وذلك في اجتماعه الرابع المنعقد في 25 - 27 صفر 1421هـ = 29 - 31 أيار (مايو) 2000م.

## المجلس الشرعي

- |               |                                       |
|---------------|---------------------------------------|
| رئيس المجلس   | 1 - الشيخ / محمد تقى العثماى          |
| نائباً للرئيس | 2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنبع |
| عضوأ          | 3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين الفزير |
| عضوأ          | 4 - الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي        |
| عضوأ          | 5 - الشيخ / عبد الرزاق ناصر محمد      |
| عضوأ          | 6 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي          |
| عضوأ          | 7 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم |
| عضوأ          | 8 - الشيخ / غزالى بن عبد الرحمن       |
| عضوأ          | 9 - الشيخ / العياشى الصادق فداد       |
| خبيرأ         | 10 -الشيخ / عبد المستار أبو غدة       |

ملحق (أ)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (١) المنعقد في يوم السبت ١١ ذي القعدة ١٤١٩ هـ = ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٩٨م في البحرين إعطاء أولوية لإعداد المعيار الشرعي بطاقة الحسم والاتهان.

وفي يوم السبت 11 ذي القعدة 1419 هـ = 27 شباط (فبراير) 1999م، تم تكليف مستشار شرعي لإعداد الدراسة الشرعية ومسودة مشروع المعيار.

وفي اجتماع لجنة الدراسات الشرعية المنعقد في الفترة 13 - 16 ، ربيع الأول 1420 هـ = 27 - 30 حزيران (يونيو) 1999 بالبحرين ناقشت اللجنة الدراسة الشرعية وأدخلت عليها بعض التعديلات. كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (3) المنعقد في دولة البحرين الفترة 9 - 11 رجب 1420 هـ = 18 - 20 تشرين الأول (أكتوبر) 1999، مسودة مشروع المعيار وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة المشروع المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (2) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 10-15 رمضان 1420هـ = 22 كانون الأول (ديسمبر) 1999م، وأدخل المجلس الشرعي تعديلات على مسودة مشروع المعيار، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يليده لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في البحرين بتاريخ 30، 29 ذي الحجة 1421هـ = 4، 5 نيسان (أبريل) 2000م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنين بهذا المجال. وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أبديت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستماع، أم ما طرح خلالها، وقام أعضاء لجنة الدراسات الشرعية بالإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة الدراسات الشرعية في اجتماعها رقم (5) المنعقد في 24-22 محرم 1421هـ = 26-28 نيسان (أبريل) 2000م الملاحظات التي أبدت خلال جلسة الاستئناف والملاحظات التي أرسلت للهيئة كتابة، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم ( 4 ) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 25-27 صفر 1421هـ = 31-29 أيار (مايو) 2000م التعديلات التي أدخلتها لجنة الدراسات الشرعية، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة واعتمد هذا المعيار بالإجماع في بعض الفقرات، وبالأغلبية في بعضها على ما هو مثبت في عناصر اجتماعات المجلس.

## ملحق (ب)

### مستند الأحكام الشرعية

#### (1) بطاقة الحسم الفوري

يجوز إصدار بطاقة الحسم الفوري بالشروط المذكورة في المعيار لأن إصدارها حيث لا يترتب عليه محظوظ شرعاً؛  
والأصل في المعاملات الإباحة.

#### (2) بطاقة الاتهان والجسم الأجل

يجوز إصدار بطاقة الاتهان والجسم الأجل بالشروط المذكورة في المعيار؛ لأنها حيث لا تتضمن محظوظاً شرعاً،  
ولا يسمح عقدها بتسهيلات اتهانية لحامليها يترتب عليها فوائد ربوية، وقد تأتي الحرمة بسبب شروط يتضمنها  
العقد، أو بسبب تعامل حامليها بطريقة لا تقرها الشريعة.

#### (3) بطاقة الاتهان المتجدد

يجوز إصدار بطاقة الاتهان المتجدد حسبما هو مذكور في المعيار؛ لأنها تقوم على عقد يسمح لحامليها بالحصول على  
قرض متجدد على فترات بزيادة ربوية محددة؛ والريا حرم أخذها أو إعطاء، وقد ثبت تحريمها بنصوص القرآن  
والسنة الصريحة القاطعة واجاع المسلمين، وتحريمها من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة. أما إذا صدرت  
بطاقة اتهان متتجدد تخلو من الريا والمحظوظات الأخرى فإصدارها حيثذاك جائز.

#### (4) يجوز انضمام المؤسسات إلى عضوية المنظمات العالمية الراعية للبطاقات؛ لأن عقود المؤسسات مع تلك المنظمات خالية من المخالفات الشرعية. وما تدفعه المؤسسات من رسوم هو أجرة الخدمات المقدمة إليها من قبل المنظمات العالمية بمنح الترخيص وإجراء عمليات المراقبة وغيرها، فلا يوجد في العمليات إقراض بفوائد، مع ملاحظة أن تعامل المؤسسات إنما هو في بطاقة الحسم الفوري وبطاقة الاتهان والجسم الأجل الحالية من اشتراط الفائدة، لا بطاقة الاتهان المتجدد.

#### (5) يجوز للمؤسسات أن تتقاضى من الجهة القابلة للبطاقة عمولة مقطعة من أنماط السلع أو الخدمات؛ لأنها من قبيل أجر السمسرة والتسويق وأجر خدمة تحصيل الدين.

#### (6) يجوز للمؤسسات أن تتقاضى من حامل البطاقة رسوم عضوية أو تجديد أو استبدال؛ لأن هذه الرسوم هي نظير السماح للعميل بحملها والاستفادة من خدماتها.

- (7) إن الشراء ببطاقة الحسم الفوري فيه تقاض حكمي يعتبر شرعاً، فإذا تسلم المشتري الذهب أو الفضة أو العملات المشترأة، واستخدم البطاقة ووقع على قسيمة الدفع لحساب الجهة القابلة للبطاقة حصل القبض الحكمي؛ تخريجاً على قرار جمجم الفقه الإسلامي الدولي الذي نص على أن القيد الحسابي يعتبر قبضاً حكمياً.<sup>(2)</sup> وبذلك يتحقق الشرط الشرعي للتعامل بالبطاقة في شراء الذهب أو الفضة أو العملات، وهو التقاض.
- (8) يجوز لحاميل البطاقة أن يسحب بالبطاقة من رصيده المصرفي؛ لأنه استيفاء من ماله. ويموز له أن يسحب من المؤسسة نقداً أكثر من رصيده إذا سمح لها المؤسسة بذلك ولم تشرط عليه فوائد ربوية على المبالغ التي سحبها؛ لأنه حينئذ قرض مشروع.
- (9) في حال اشتراط إيداع حامل البطاقة رصيداً للمساواح له باستخدامها: لا يجوز للمؤسسة أن تمنعه من استئجار المبالغ المودعة في حسابه؛ لأنه من قبيل "كل قرض جر نفعاً فهو ربا". ولذا كان البديل لإيداع تلك المبالغ على أساس المضاربة.

(2) قرار جمجم الفقه الإسلامي الدولي رقم 53 (6/4).